غانم: ١٥ ألف طالب بكلية الاقتصاد وكل المستلزمات مؤمنة

| فادي بك الشريف

تجاوزت نسبة تقديم الطلاب للامتحانات في جامعة دمشق ٩٠٪ وسط التشديد على ضرورة تأمين كل المستلزمات اللازمة لسير العملية الامتحانية وتهيئة الظروف المناسبة للامتحانات حسبما تؤكده جامعة دمشق علماً أن البدء بالامتحان كان مع الكليات النظرية مثل الآداب والعلوم الإنسانية والحقوق إضافة لباقي الكليات بجامعة دمشق.

وفي الوقت الذي أكدت فيه عمادة كلية الآداب لـ«الوطن» أن أكثر من ٥٥ ألف طالب وطالبة يتقدمون للامتحانات حالياً وأن كل المستلزمات مؤمنة، أوضح عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور ماهر ملندي لـ«الوطن» أن نسبة الحضور في الامتحان كبيرة جداً وأنه تم اتخاذ كل التحضيرات، مشيراً إلى تأمين المستلزمات يومياً من تدفئة بمعدل ٤ ساعات والكهرباء عن طريق المولدات في أكثر من الأحيان.

وأوضح ملندي أنه يتم يومياً تقديم جلستين إلى ٣ جلسات امتحانية، ذاكراً أن عدد الطلاب المسجلين تجاوز ١٣ ألف طالب وطالبة إضافة إلى وجود عدد من الطلاب من جامعتي حلب والفرات.

حيث إن أكبر مادة وصل فيها عدد الحضور إلى ٣٥٠٠ طالب وطالبة، ذاكراً أن هناك التزاماً في الرقابة من أساتذة الجامعة وطلاب الدراسات العليا وهناك متابعة للعملية الامتحانية.

كما وتستمر امتحانات الطلاب في كلية الاقتصاد بدمشق بشكل ممتاز وذلك عبر تأمين المستلزمات كاملة للعملية الامتحانية، وبحسب ما أكده لـ«الوطن» عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان غانم أن عدد الطلاب المتقدمين حالياً يصل إلى نحو ١٥ ألف طالب وطالبة وأن هناك التزاماً كاملاً بالإشراف على الامتحانات، لافتاً إلى أن ثلثي الطلاب من جامعتي حلب والفرات والثلث المتبقي من دمشق ودرعا والقنيطرة مؤكداً المتابعة المستمرة لوضع الامتحانات لتلافي وقوع أي إشكاليات أو معوقات وتأمين كل المستلزمات الكفيلة بسير الامتحانات بالشكل الصحيح علماً أن القاعات مؤمنة وأيضاً لا وجود لأي شكاوى طلابية، وفي حال وصلت أو لوحظ أي مشكلة يتم تداركها على الفور.

العقود السنوية في مراحل لاحقة

قادري: ٤٠ ألف عامل مؤقت سيستفيدون من المرسوم الخاص بتثبيت العاملين من ذوي الشهداء وتشغيل الشباب

| دمشق- سانا

بيّنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري أنه يستفيد من المرسوم التشريعي رقم /٤/ لعام ٢٠١٧ الذي صدر الخميس الماضي حول جواز تثبيت العاملين المؤقتين المتعاقدين بموجب عقود سنوية من ذوي الشهداء ومن برنامج تشغيل الخريجين الشباب لدى الجهات العامة نحو ٤٠ ألف عامل مؤقت.

وأوضحت الوزيرة قادري خلال مؤتمر صحفي عقد أمس في مبنى الوزارة أن المرسوم يهدف إلى توطين القوى العاملة والاستفادة من الخبرات والمهارات الوظيفية المتراكمة بما يؤمن سير العمل وديمومته وكفاءته وتعزيز قوة المؤسسات وبالتالي تعزيز صمود سورية وقوتها.

وأشارت قادري إلى أن تثبيت العاملين المؤقتين يقدم قيمة مضافة تنعكس إيجابياً على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي والاقتصادي للعاملين المؤقتين ويتيح لهم المزيد من الإمكانية لتطوير أدائهم والتدرج على السلم الوظيفي منوهة بأن المرسوم لم يقتصر على فئة معينة بل شمل كل الفئات حتى تكون قاعدة الاستفادة أكثر اتساعاً حيث يشكل تثبيت نحو ٤٠ ألف عامل الاستقرار لنحو ٤٠ ألف أسرة.

وبيّنت قادري أن الجهود مستمرة لمتابعة ملف تثبيت العاملين كما يتم العمل على مستوى الحكومة لدراسة حزمة من الخطوات التي من شأنها أن تنعكس إيجاباً على الطبقة العاملة بشكل عام وذوي الشهداء والجرحى بشكل خاص الذين يستحقون أقصى درجات التكريم.

وأوضحت قادري أن تثبيت العاملين له انعكاسات وأعباء إدارية ومالية على المؤسسات والجهاز المركزي للرقابة المالية لافتة إلى أن التعليمات التنفيذية للمرسوم ستصدر قريباً جداً للتطبيق.

ورداً على أسئلة الصحفيين حول تثبيت العمالة المؤقتة الأخرى من عمال على «الإنتاج» و«المياومة» و«الفاتورة» بينت قادري «أنه تم تشكيل لجنة تضم وزارتي التنمية الإدارية والشؤون الاجتماعية والعمل بمشاركة الوزارات المختصة لدراسة العمالة الموسمية بسياق مفيد للعمل بحيث لا تكون هناك زيادة كبيرة في الملاكات العددية التي تختلف عن مبدأ الإصلاح الإداري القائم حالياً والهادف إلى تعزيز قوة المؤسسات».

وعن اللجنة التي تم تشكيلها لتوزيع العمالة الفائضة لدى وزارة الإعلام والجهات التابعة لها بيّنت قادري أنه «من حق أي مؤسسة إعادة تقييم كادر العمل الموجود لديها» مشيرة إلى أن اللجنة التي شكلت «تدرس الأسس التنظيمية والقانونية لعدد معين من الكوادر العاملة ضمن وزارة الإعلام وقد يكون من المفيد الاستفادة من عملها ويكونون أكثر إنتاجية في مكان آخر من دون فقدان فرصة العمل مع الحقوق والوضع والقدم الوظيفي نفسها وهذا الحق لا يمكن المساس فيه».

وحول المتعاقدين المشمولين بهذا المرسوم الذين يؤدون حالياً خدمة العلم الإلزامية أو الاحتياطية أوضحت الوزيرة قادري أن هؤلاء يحتفظون بحقهم بالتثبيت إذا انطبقت عليهم الشروط الواردة بالمرسوم ويتابعون إجراءات التثبيت عندما يعودون إلى مؤسساتهم.

وأصدر السيد الرئيس بشار الأسد الخميس الماضي المرسوم التشريعي رقم /٤/ لعام ٢٠١٧ الذي ينص على أنه يجوز بقرار من الوزير المختص تثبيت العاملين المؤقتين بموجب عقود سنوية من ذوي الشهداء وعقود تشغيل الشباب.

وزيرا الكهرباء والموارد المائية تابعا إصلاحات عين الفيجة ليومين متتاليين

جهود عسكرية وحكومية لعودة المياه إلى دمشق

| محمد منار حميجو

بذلت الحكومة متمثلة بوزيري المياه والكهرباء ومحافظ ريف دمشق جهوداً جبارة خلال الأيام الثلاثة الماضية لإعادة ضخ المياه وذلك بعد مفاوضات مكثفة مع المسلحين الذين كانوا يحتلون نبع الفيجة وتم إخراجهم منها بجهود عسكرية والسيطرة على بسيمة والتقدم نحو عين الخضرا.

وكشفت مصادر أهلية لـ«الوطن» أن المفاوضات استمرت حتى مساء أمس لكنها توقفت في ظل رفض مجموعة تتبع لـ«جبهة النصرة» بنود التسوية ومعلومات عن قيامها باغتيال المكلف بشؤون المصالحة اللواء أحمد الغضبان.

كما قامت بتهديد حياة عمال الإصلاح والصيانة الذين بقوا ليلتين فتمكنوا من إصلاح التيار الكهربائي وتوفير ضخ تجريبي للمياه باتجاه دمشق.

وكان وزير الموارد المائية نبيل الحسن قد صرح للإعلاميين أمس الأول أنه تم دخول ثلاث ورشات إلى ثلاثة مراكز مائية لإصلاحها دون أن يحدد المدة الزمنية لإنهاء عمليات الصيانة مستدركا أن الفترة لن تكون طويلة.

ورافق أعمال صيانة أنابيب المياه ورشات الكهرباء وذلك لإيصال الكهرباء إلى محطات الضخ بمجرد صيانتها بشكل مباشر.

وأكدت المصادر أنه من المتوقع ألا يتم تزويد أهالي دمشق بالدفعة الأولى من المياه لاحتمال ألا تكون صالحة للشرب وبالتالي فإنه سيتم إفراغ هذه الدفعة تمهيدا للدفعة الأخرى والتي سيتم تزويد أهالي دمشق بها.

من جهته أكد محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم أول أمس أن الورشات بدأت العمل وأنه خلال أيام سيبدأ ضخ المياه إلى دمشق، مضيفاً: ما وصلنا إليه اليوم هو بسبب بسالة الجيش السوري.

وأشار المحافظ إلى أنه تم فتح المياه إلى دمشق من نبع عين الفيجة لتنساب وتصل مع ساعات الصباح إلا أنه سيتم إفراغ هذه الدفعة باعتبارها تحوي على بعض الفضلات وبعد ذلك سيتم ضخ المياه.

وقطع المسلحون المتواجدون في المنطقة المياه عن دمشق لفترة شهر كامل ما خفض حصة العاصمة من المياه من ٤٠٠ ألف م٣ يوميا إلى ١٥٥ ألف في سابقة لم تشهدها العاصمة منذ إندلاع الأزمة في البلاد ولاسيما أن الكمية المتاحة قليلة جداً ولا تكفي لإرواء أكثر من ٥ ملايين نسمة.

ودخلت ورشات صيانة المياه والكهرباء إلى منطقة عين الفيجة أول أمس وذلك بعدما استطاع الجيش تأمين المنطقة لدخولها لإصلاح الأضرار لإعادة المياه إلى أهالي دمشق الذين عانوا من شحها بشكل كبير.

> الدفعة الأولى من المياه أهدرت حفاظا على سلامة المواطنين

إحداث منطقة صناعية جديدة في السويداء على مساحة ٣٠٠ دونم

| السويداء- عبير صيموعة

أشار رئيس اتحاد الحرفيين في السويداء ناجي الحضوة إلى أنه تمت المباشرة بإحداث المنطقة الصناعية الجديدة في مدينة السويداء إلى جانب المنطقة الصناعية الحالية وبمساحة ٣٠٠ دونم حيث جرت دراسة وتنفيذ نحو ١٥٠ دونماً تقريباً بوضع المخططات التفصيلية لها وتم تقديم المخططات إلى وزارة الإسكان والمرافق بالتعاون بين مجلس مدينة السويداء والخدمات الفنية واتحاد الحرفيين كما جرى تصديق كامل المخططات التفصيلية لدى الوزارة المعنية وإرسال نسخة من تلك المخططات بعد تصديقها إلى شركة كهرباء السويداء ولشركة الصرف الصحي ومؤسسة مياه السويداء، وقد قامت تلك المؤسسات بإرسال تكلفة البنى التحتية من كهرباء وصرف الصحي وشبكات المياه إلى مجلس المدينة حيث سيتم جمع تكلفة تنفيذ البنى التحتية إضافة إلى بدل الاستملاك بعد الانتهاء مباشرة من استملاك الأرض كاملة وسيقوم مجلس المدينة بجمع التكاليف وتقسيمها على المتر الصافي للحرف لتحديد تكلفة المتر الواحد المخدم قبيل الإعلان عن الاكتتاب، لافتاً إلى أن شروط الاكتتاب للحرفي ضمن المنطقة الصناعية الجديدة تتلخص بأن يمتلك الحرفي ترخيصا إدارياً وترخيصاً صناعياً وشهادة حرفية إضافة إلى أهم الشروط وهو ألا يكون الحرفي قد استفاد سابقاً من أي مقسم في المنطقة الصناعية القديمة في السويداء أو في منطقة التوسع التابعة لها وذلك لضمان فرصة عمل لمن لم يمتلك مقسماً قديماً من الحرفيين أو الصناعيين علماً أن المنطقة الصناعية القديمة وتوسعها تحوي ٢٥٠٠ مقسم.

وأوضح الحضوة أن المنطقة الصناعية الجديدة تمتلك مخططا مميزا حيث احتوت على ثلاث شرائح وهي شريحة للصناعات الثقيلة من آليات ثقيلة من بلدوزرات وحفارات ومشاحم وتصنيع القلابات وشريحة مختلفة من كهرباء وإلكترون وألمنيوم وبلور و.. إلخ. والمتوسطة الحدادة والتجارة وصيانة السيارات وسيكون استيعاب المنطقة نحو ٦٠٠ مقسم، مبيناً أن الاكتتاب على المنطقة الجديدة وفق الأسس الناظمة سيكون خلال الأشهر القليلة القادمة عند انتهاء مجلس المدينة من إضبارة الاستملاك كافة علماً أن الاكتتاب وفق علامات محددة وعلى أسس ناظمة أولها أن تكون الأفضلية الأولى للحرفي ممن استملكت أرضه والحاصل على ترخيص إداري أو صناعي أو حرفي أما الأفضلية الثانية فهي لمن يمتلك من المكتتبين سجلاً صناعياً أو حرفياً أو ترخيصاً إدارياً أقدم.

ولفت الحضوة إلى أن الأرض التي يجري استملاكها لإقامة المنطقة الصناعية الجديدة ملحوظة ضمن المخطط التنظيمي لمجلس المدينة كمنطقة حرفية وبمجرد الانتهاء من إضبارة الاستملاك لتلك الأرض من مجلس المدينة سيتم الإعلان عن الاكتتاب على المقاسم الـ٦٠٠ ضمن المنطقة.

أهالي خان الشيح ينتظرون الخدمات لعودتهم

عودة «الأعوج» إلى مجراه الطبيعي بعد أربع سنوات

| محمود الصالح

رغم عودة الأمان إلى بلدة خان الشيح ومحيطها من المزارع لم تنعم هذه المنطقة بعودة جميع الخدمات المطلوبة لتشجيع الأهالي في العودة إلى منازلهم التي هجروها منذ أكثر من أربع سنوات عندما دخلتها المجموعات الإرهابية.

اليوم وبعد أن قام رجال الجيش العربي السوري بإعادة هذه المنطقة آمنة بشكل كامل ما زال الأهالي ينتظرون توفير الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء ومدارس ومراكز صحية وهواتف إلى هذه التجمعات السكنية. ويؤكد معظم أهالي المنطقة أنهم في لهفة للعودة إلى بيوتهم فور توفر الإمكانية لذلك لأنهم يدفعون بدلات إيجار في دمشق أو في المناطق الأخرى بمبالغ كبيرة يمكن توفيرها في حال عودتهم إلى بيوتهم في منطقة خان الشيح.

بغية التعرف على الواقع الخدمي والتنموي في تجمع مزارع خان الشيح التقت «الوطن» رئيس مجلس بلدية خان الشيح عمر الشمالي الذي أفادنا قائلا: يصل عدد سكان تجمع منشية خان الشيح ودروشة والمزارع إلى أكثر من ٥٠ ألف مواطن قبل تهجيرهم القسري على يد المجموعات الإرهابية وأغلب هؤلاء السكان هم من العاملين في الدولة أو الفلاحين ممن يمتلكون أراضي زراعية في المنطقة. قبل الأزمة كان هناك وحدة إدارية في منشية خان الشيح ووحدة إدارية في دروشة، وتم ضم الوحدة الإدارية في دروشة إلى الوحدة الإدارية في منشية خان الشيح. وهناك مخطط تنظيمي مصدق أصولاً في خان الشيح ودروشة بمساحة ٢٥٠٠ دونم وهناك شبكة صرف صحي في دروشة، أما خان الشيح فلا يوجد فيها شبكة للصرف الصحي وقد استخدمت المجموعات الإرهابية شبكة الصرف الصحي في دروشة للتنقل تحت الأرض لذلك هذه الشبكة الآن غير جاهزة وتحتاج إلى إعادة تأهيل. وهناك شبكات مياه في منشية خان الشيح ودروشة والمخيم ولكن هذه الشبكات غير جاهزة الآن وتحتاج إلى إعادة تأهيل. وكذلك الحال في شبكات الكهرباء والهاتف.

وتقوم الجهات المختصة بالعمل على إجراء الصيانة لهذه الشبكات. وهذه الأعمال تحتاج إلى سرعة، لأنه كلما أسرعنا في إنجاز الشبكات الخدمية تتحقق العودة للأهالي إلى بيوتهم. وعن الخسائر التي تعرضت لها البلدية أكد الشمالي أنها تتجاوز ١٠٠ مليون ليرة سورية. وبين رئيس البلدية أنه فور تطهير هذه المنطقة من الإرهابيين في بداية كانون الأول الماضي تم فتح الشوارع وإزالة السواتر الترابية وردم الأنفاق التي كان يقيمها الإرهابيون. والأهم من كل ذلك أننا تمكنا من إعادة فتح نهر الأعوج إلى مجراه الأصلي الذي يمر بفرعين الأول من الدرخبية إلى زاكية والكسوة حتى يصل العتيبة والثاني يصل إلى المعضمية وتبلغ غزارة هذا النهر أكثر من ٤٠ إنشاً بشكل مستمر. وهذا المورد المائي يشكل رافدا مهماً للزراعة والري في منطقة خصبة جداً غابت عن الإنتاج الزراعي لأكثر من ٤ سنوات كانت ترفد مدينة دمشق بالكثير من الخضر. وعند إعادة النهر إلى مجراه الطبيعي تمت استعادة ٢٠٠٠ مقعد مدرسي كانت المجموعات الإرهابية قد استخدمتها لإغلاق مجرى النهر. وعلى الرغم من فتح مجرى نهر الأعوج لكنه يحتاج إلى تعزيل فني لاستثماره بالشكل الأمثل.

وعن مدى إمكانية استثمار هذه الأراضي أكد رئيس البلدية أن هناك أكثر من ٥ آلاف دونم زراعي تحيط بمنطقة خان الشيح تمتاز بالتربة الخصبة وتجود فيها جميع أنواع الخضر. يستثمرها بحدود ٢٠٠ فلاح يحتاجون إلى ١٥ ألف لتر من المازوت شهريا لتشغيل المحركات التي تضخ المياه من الآبار لري المزروعات. ويجب أن يتم توفير المحروقات لتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم بالخضر الصيفية. وينقل الشمالي مطالب أهالي المنطقة بضرورة الإسراع في فتح طريق عام دمشق القنيطرة لأنه يخدم كل الأهالي ويساهم في عودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة. ويضيف إن الجهات المعنية أعدت الجداول بأسماء الأهالي لعودتهم إلى بيوتهم قريباً جداً. وعن دور البلدية في النهوض بالواقع الخدمي أكد الشمالي أنه كرئيس بلدية والعاملين فيها ليس لديهم مقر جاهز.. ويعملون في الشوارع علماً أن مقر البلدية في دروشة مهدم بشكل كامل ولا مجال الآن لإعادة بنائه أما مقر البلدية في منشية خان الشيح فهو يحتاج إلى صيانة فقط ونتمنى من المحافظة تأمين الإعانة اللازمة لتأهيل هذا المقر لتمارس الوحدة الإدارية في هذه المنطقة مهامها من خلاله.

> ٥ آلاف دونم تنتظر «المازوت» لزراعتها بالمحاصيل الصيفية

وزير العدل من طرطوس:

أتمتنا ٨ ملايين وكالة عدلية حتى اليوم

| طرطوس - محمد حسين

أكد الدكتور نجم الأحمد وزير العدل أن الوزارة وضعت خطة لتطوير الواقع الإداري من خلال أتمتة الأعمال من ناحية السجل القضائي والوكالات العدلية فيوجد في سورية ١٥ مليون وكالة تم أتمتة ٨ ملايين وكالة حتى اليوم وقد بدأنا بدمشق وريف دمشق والسويداء ومع بداية العام الحالي ستتم أتمتة الأعمال القضائية في حماة وطرطوس وعدد من المجمعات القضائية في ريف دمشق وكل تلك الأعمال ستتم بأيد وخبرات محلية.

منوهاً إلى أن الجسم القضائي في سورية تعرض للكثير من الأعمال الإرهابية وكان أولها إحراق القصر العدلي في درعا وخاصة القسم الجنائي وبعدها طال التدمير المنهج القصر العدلي في حماة ودير الزور وقد استطاعت الوزارة حفظ الدعاوى حيث تم نقل المحاكم إلى مكان آخر وبذلك استطعنا الحفاظ على كل الدعاوى ولم نفقد أي دعوى كانت قائمة في المحاكم.

جاء ذلك خلال استضافته في منبر الصحفيين الشهري الذي أقامه فرع اتحاد صحفيي طرطوس تحت عنوان: (عمل ومهام وزارة العدل والخطوات الجارية للتطوير والإصلاح التشريعي والقضائي) بحضور المحافظ صفوان أبو سعدى وأمين فرع الحزب مهنا مهنا وأعضاء ورئيس مجلس المحافظة ياسر ديب والأسرة القضائية ونقيب المحامين والمحامي العام في المحافظة.

وأوضح الوزير الكادر البشري في الوزارة تعرض أيضاً للإرهاب حيث ارتقى ٧٠ قاضياً شهيداً ونال قسم كبير من العاملين شرف الشهادة وبعضهم خطف وبعضهم شرد.

وأضاف الأحمد: إن الوزارة تعمل على تجديد بعض القوانين التي وضعت منذ زمن بعيد وآخر قانون تم تحديثه هو قانون العقوبات حيث دخل على المجتمع السوري وبسبب الأزمة بعض الجرائم لم تكن موجودة سابقاً إلا بحالات فردية ما استوجب وضع العقوبات اللازمة لها مثل عقوبة الخطف لتصل عقوبة الخطف إلى الإعدام وكان لهذا التعديل أثره الايجابي حيث انخفضت نسبة هذه الجرائم إلى نحو ٧٠٪ وحالياً يوجد العديد من الجرائم التي فرضها الواقع الحالي وهي بصدد الدراسة لوضع العقوبات المناسبة لها.